ãÀ8ţä åÀOäş GŁäÀĤöä ğŁŸ]ä òşÆö ȷşÀĤQöä ÈŸf dnţ Ỗõ ¢DZäzǩ Yöä GŁzÀÖŽöä ğÀMÆHuQöä]ŁLä

åzŸŁţ ŸÀdţ dä/Ů

ĠÀŸəä ĠĤţÀDZ

ÀŦQŦDZäzţ ỒGèş ŸÀĤöä

:ĞţÆỖţ

ĞA şÆgzöä ãøÀDzQöä ÀəÀè БŮ ĞGÊÆõÀä kMøÀŁĤţ kDZæzy GŁäøÀ8ţä ş GŁDzŁŸ]ä kQäÀDzQöä ğÀzş dnţ øşÀÎQöä ş ỖţÀỒQöä ş ȷşÀĤQŸö äĄùŮ ÀŧŦAţ Ỗõ ğÆŧQ3ä ÀţÆA3 Õöæ ş ÛȷÀę ZÔ℘ dnţ ÄŽõŮ ?Æţ ɔŸ3 ȷŮ ş ÛĞMÀÒÊĤöä ş GŁAţjä ş GŁzÀÖŽöä ş ĞMåÀÔQęqä ş GŁèÀŁÊöä ğɾÀ DzţäĞzÀõ ĶŸƽ Yöä ğÀŁęÀÀkqä òŸn øşå ÂMÂĤk gøşÀr БŮ z3Æ Àţ zŁ ş dMåÀŁţä ş ğÅ3ÀÛÖöä Gì Ž ğÀMÆHuQöä ş ỖŁęäÀĤöä dnţ ÆMÆĤöä ÀŧŦQŦDZäş ȷŁŸ]ä òşÆö ȷşÀĤQöä ÈŸf dnţ ỒÒö ĞÖŁÖg ĞęŸÛ℘q ĞGŸò GŁřøŮ ĞŸÔ+ä Ž ÆDZzʌ Àţ ş ÛkQäÀDzQöä dMØŁ ¢ØŁ Ž ¢ŁöŮ ô ÀĤQöä òşÀHuÆè Àţ zŁ ş ÛÀŧŦŁGĤì ğÀĤŸÛk ş ÀŧŦzäÆŁŮ ĘŁÖHuQö ŸÀĤöä ãÀ8ţä åÀOã ş GŁäÀĤöä dMØŁ ¢DZäzǩ Yöä äÆMÆƠ GŁzÀÖŽöä ğÀ℘ÀŁÀöäş ğMÆHuQöä àÀää ɔŸ3 8ÀĤQöä òŸn dnţ Ğ℘øÀÖţä Ğèäø÷Æöä KQÀǩ ?Æţ òşrä òşÀAQA kȷHuGţ Ž Õöæş ÀŦQŦDZäzţ àÀùş kŧŁĘŢAQöä

ãÀ8ţä åÀOäş GŁäÀĤöä ȷŁŸ]ä òşÆö ȷşÀĤQöä ÈŸf dnţ Ỗõ öäåä ZĤr ɔŸ3 ĞMùäzţä ĞzÀÖQ ãÀŁd ȷşÀĤQöä ÈŸf dnţ ỒÒä ôzŦAŸö ĞŸţÀì ĞŁzÀÖQ ğÀŁDzŁkähuèŮ åÀŧQ3Ů ĞŁ℘ÀÒnţä dzÀÛŁz ƆÀȷöä Q℘uGţä Ànţä ÛŸÀĤöä .ŸÀĤöä ãÀ8ţä åÀOäş GŁäÀĤöä ğŁŸ]ä òşÆö

ŸÀĤö ä ãÀ8ţä åÀOäş GŁäÀĤöä ğŁŸ]ä òşÆö ȷşÀĤQöä ÈŸf dnţ Ỗõ Ž ĞMùäzţä ĞzÀÖQ ãÀŁd òşrä Q℘uGţä ȷşÀĤQöä ÈŸf òşå Ž ĞMùäzţä ĞzÀÖQ ãÀŁd/ rşä

Ʉè ŁŁè ş ÐåÀÔQęä ÖţÀÒǩ ĘŁÕƠ ɔŸ3 gøåÀę ȷşÀĤQöä ÈŸf òşå Ž ĞŧõÀΣä ĞŧŢ℘jä ȷzÒǩ r ȷŮ ƲĤŁGÛöä dnţ ÀŁÀòÀA3 ĘèÀÀǩ ÿÆ3ş ÛĞŁǩÀŧqƎöä ğÀGŁǩhuöä ¢ØŁ ÆÊg ĞŧəÀÕöä ĞŁÊè€ţä ğÀŧŁŢAQöä ĞMÀÀõ ÿÆ3 ÆGÊä ƲÕŁÕg ÀŦQŧŦţ ĞŁÀŁş ş ĞÕĞù Àſ ɔŸ3 ĞŧŢ℘jä ¢ØŁ Ž ĞŧõÀΣä ğÀÀÀöä ş ÆÅMöä øzÔǩ ȷÀÒnqÀGz ÛĞ℘zÒţä ØŁÀÀǩ ş ĘŁÕƠ ş ÛĞŁgÀ℘ dnţ)ĞÛŁ+ä(ĞŁŸ+ä ĞŁèÀŁÊöä ?zÕöä ş ĞŧŢ℘jä ka ÙäÀöä Û [1](?ÀnŮ ĞŁgÀ℘ dnţ ŸÀ8öä ÂõÀţä òşå ΓÂÔţ

ļdÀö ä ɔŸ3 ļəÀÕöä Ʒŕzöä ɔŸ3 ûÀÀΣä ɔŸ3 ĞŧõÀΣä ĞŧŢ℘jä ¢ØŁ ÕŧĤǩ ş ?zÕöä ka ĞMÆŁŸÕQöä ğÀ℘äzQöÀa òŸnqä БŮ ƲəÀÕŸǩ ÕÒÎa Båûǩ gÆDzQÊţ ĞMåÀÔQęqä ţÀŕşjä ȷŮ dnţ ļŁÊÕǩ ş Ʉ3ÀŧQDZqä õäÀΣä ÆGÊä ÛĞŁèÀŁÊöä ş ĞŁ3ÀŧQDZqä ţåÀöä gÂƦDZj ĞŁəÀAžQèŮ ĞŁZÜ öÀÛ3ä БŮ ĞŧŢ℘jä ¢ØŁ Ʒz Æʌ Àư ÛÆMÆƨä ÕŧĤöä

1. [1]- خلدون حسن النقيب: المجتمع و الدولة في الخليج و الجزيرة العربية من منظور مختلف. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1987.

. ص125.

السياسي، على نحو يؤدي في النهاية إلى ترسيخ إعتمادها على الدول الكبرى للدفاع عنها داخليا و خارجيًا[2].

قد يكون من بين تلك الأجهزة الردعية هيئة الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و: << هي أداة مذمومة في التدخل في شؤون الأخرين و التلصص على أدق خصوصياتهم، و التشكك في نوياهم و اختلاق الأسباب لغرض تكثيف تسلط هيبتها الدينية و الإرشادية على عباد الله، و القيام بملاحقتهم في أوقات الصلاة ، و إرغامهم على إغلاق مكاتبهم و حوانيتهم التجارية و محطات الوقود و المعارض و الصيدليات و خلاف ذلك من أماكن الخدمات العامة [3]>> و كذلك << إرغام النساء على إرتداء الحجاب و مهاجمة حفلات أعياد الميلاد و مصادرة زينتها و أشجارها، و منع مناسبات الفرح و حفلات نهاية الأسبوع التي تقام في الفنادق و المنازل و سواحل البحر، و إذا رأوا رجلاً أو إمرأة، يوقفانهما للتأكد من عقد زواجهما و خلاف ذلك من الممارسات المتخلفة التي تمس الحريات الشخصية، و حقوق الإنسان في التنوع و الإختيار لمتطلبات الحياة[1]>>.

و إن كان ما يقوم بتلك الممارسات المتخلفة، في بعض دول الخليج أجهزة متخصصة، فإن الوضع يثير التخوف في الدول المغاربية، حيث أن الشرطة هي التي غدت تضطلع بهذه الأدوار الرجعية و البدائية، فعلى سبيل المثال تقوم الشرطة الجزائرية و أجهزة الأمن منذ سنوات، بملاحقة و مطاردة المفطرين في شهر رمضان و إلقاء القبض عليهم، رغم أن الله تبارك و تعالى أجاز إفطار المسافر و المريض و رفعه جل جلاله ذاك الحرج كان صريحًا و علنيًا و ليس بالسر و الكتمان و هو يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى فرائضه، أما محاسبة المواطنين على نواياهم كما تفعل تلك السلطات و الأسلامويين من الخلق و رجال الدين، فلم ينزل الله بها من سلطان؟ ! و في كل المذاهب و الملل.

لاسيما و ان هناك مذهبين رئيسين في كامل دول مجلس التعاون، وهو ما يمثل مسألة صعبة بالنسبة لهذه الدول، بالرغم من أن المذهب السني هو المسيطر لكن هذا لا يمنع من القول أن الإتجاه الشيعي ليس لديه تأثير قوي في العلاقات

---

(2)- المرجع نفسه. ص 125.
(3)- إسحاق الشيخ يعقوب: الإرهاب في جزيرة العرب. دار الفاربي.بيروت .2008. ص 170.
(1)- إسماعيل الشيخ يعقوب: المرجع السابق. ص 170.

الاجتماعية، و هذا ربما يتضح في هجوم الوهابيين و هم سنة على الأماكن المقدسة في كربلاء و النجف الأشرف حيث يرقد ضريح الإمام علي كرم الله وجه و إبنه الحسين و آل البيت في نهاية القرن الثامن عشر[2].

فالوجود الشيعي القوي يؤثر على الإستقرار الداخلي لهذه الدول، بحيث غالبا ما يبدي الشيعة و لاءهم للنظام الشيعي المركزي في إيران، و يظهر التوتر في صور عديدة كتبادل الإتهامات في الخطب الدينية، و في المنشورات الكتابية التي تتجاوز حد الإختلاف السياسي إلى ألوان من التعصب و التطرف الديني [3]، و لعل الحل قد يكون باللجوء إلى ثقافة المواطنة من خلال علمنة الدولة بتحييد الدين عن السياسة، من أجل تكريس دولة الحق و القانون و المؤسسات.

فالتنسيق السياسي و الإ جتماعي في بلدان مجلس التعاون يقوم عل دوائر منغلقة الدائرة الواحدة تلد في رحم الدائرة في شكل تابع و متبوع و تكرس النخبة المتعلمة هذه الممارسة إذ لم تحاول التحرر من أشكال القيم التقليدية، بين التابع و المتبوع [1]، فالملوك و الأمراء يتمتعون بكامل الصلاحيات في دول المجلس ابتداء من تعيين الحكومات و كبار القضاة و أمراء المناطق و الضباط العسكريين، إلى صغار العاملين، في الدولة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، و يتدخلون أ يضًا حتى في توجيه القضايا و خصومات القبائل و الحدود بين المدن و القرى، هذه الممارسة الأبوية ليست فقط نظامية بل أنها آلية إجتماعية أسهمت في تقديم الولاء على المعايير الأخرى، و بالتالي تحولت الوظيفة و بالتالي المناصب من حق مكتسب إلى منحة أو هبة، وحتى مقاعد الدراسة في الكليات العسكرية و العلاج في الخارج يندرج ضمن فضائل المنحة[2].

---

2. [2]- إسماعيل معراف: الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية مع التركيز على قضايا الإصلاح و التحول الديمقراطي. منشوراتANEP. الجزائر. 2009.

. ص 279.

[3]- المرجع نفسه. ص 280.

3. [1]- محمد بن صنيتان: النخب السعودية دراسة في التحولات و الإتفاقات. الطبعة الثانية. سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم 48. مركز دراسات الوحدة العربية. 2005.

. ص 157.

[2]– المرجع نفسه. ص 158.

و لهذا فقد تطرق وزير خارجية سلطنة عمان يوسف بن علوي بن عبدالله إلى بعض التحديات و القضايا ذات البعد المؤسساتي و الثقافي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية و التي منها:

أولى: تلك القضايا هي أن تغييرا يمكن أن يطرأ على الحالة السياسية الخليجية، و بفضل الثقل الإستراتيجي الدولي الذي تتمتع به "دول المجلس" لا يمكن أن يكون محلي محض ، بل هو محصلة تفاعل قوي بين ثلاثة عوامل: أولها محلي، و ثانيا إقليمي، و ثالثها، و هو في غاية الأهمية "دولي" هذا لا يعني تقزيم العامل المحلي، لكنه بالقدر ذاته يدعو إلى الأخذ في الحسبان دور العاملين الأخرين الإقليمي و الدولي.

ثانيها: هي تلك الزوايا الحادة التي ينبغي النظر من خلالها الى الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية و أثارت تساؤلات حصرت نفسها في طبيعة العلاقة القائمة بين المواطن العربي بالسلطات القائمة، لكنها لم تتناول علاقة أي من السلطات بالمؤسسات الإقليمية العربية، مثل إتحاد المغرب العربي و مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهة و علاقة المواطن العربي المباشرة أو غير المباشرة بتلك المؤسسات، فإن تغييرًا بغض النظر عن إتجاهه، يستتبعه منطقيًا تغييرا موازٍ أخر للعلاقتين المذكورتين.

ثالها: هو الدور الذي يفترض أن يمارسه المواطن الخليجي تجاه مجلس التعاون الخليجي و الخطوات التي يفترض إتخاذها من أجل تطوير مسيرة هذا المجلس و هي ذات شقين:

الأولى فردية: و المقصود بها المسؤولية الشخصية الملقاة على عاتق كل مواطن لضمان تقدم المجلس و العمل على دون تراجعه، أما الثانية: فهي ذات طابع مؤسساتي، و تقع على عاتق منظمات المجتمع المدني الخليجية التي مازال حضورها ضعيفًا بالمقارنة مع المغاربية، بل شكليًا في احيان كثيرة و ينبغي التأكيد هنا على أن المقصود بهذه الأخيرة المنظمات المدنية المشتركة للمهندسين و الأطباء و المرأة، و ليست تلك الرسمية المنبثقة من الوزارات مثل المجالس النوعية، و المراكز المتخصصة التي أنشأتها حكومات الدول الخليجية دون التقليل من أهمية هذه الأخيرة، بل و الحاجة الماسة لها، و المسؤولية التي تقع على عاتقها فالمجلس بحاجة، لهما معا كي تكون خطواته منتظمة لا عرجاء.

رابعها: هي المهمة المناطة بالسلطات التشريعية و تقع على عاتقها مسؤولية من الخطأ في كونها قزمت الدور الذي بوسعها القيام به، حتى تلك لا تزال صلاحيتها محدودة، حيث لا يرى فيها البعض إلا مجرد هياكل شكلية مشلولة الإرادة لكنها في الواقع ما تزال قادرة على إنجاز بعض التقدم فيها لو إستخدمت هامش الصلاحيات الضيق المتاح لها، بل ربما تحاول تلك التي بين يديها صلاحيات اوسع من الأخرى أن تمارس دورًا في توسيع تلك الهوامش الضيقة التي تقلص من صلاحيات مثيلاتها[1].

ثانيا / غياب ثقافة المواطنة في دول اتحاد المغرب العربي

<<إن مشروع اتحاد المغرب العربي و مشروع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو أي مشروع وحدوي أخر قد يظهر، لن يكون عمليا ولا واقعيًا، و لا ذا مستقبل إذ لم يعني الدخول في عملية عد عكسي طويل الأمد سيصل إلى الصفر عندما يتم النزول بالدولة القطرية العربية إلى مستوى "الولاية" في اتحاد ولايات عربية جهوية أو شاملة للوطن العربي ككل تحمل هذا الإسم أو ذاك، و لكنها لن تختلف بنيتها عن الولايات المتحدة الأمريكية [1]>>. << فوحدة المغرب العربي في أذهان الحركات الوطنية و "الطبقة المستنيرة" و المنتظمين في سلك البيروقراطية كانت و ما تزال تعني في المغرب العربي التنسيق و التعاون و التكامل وصولا إلى نوع من الإتحاد الفيدرالي كهدف للمستقبل[2]>>.

و هذا راجع إلى أن المجتمع المدني بالدول المغاربية بجميع فئاته و جمعياته لا يؤدي الدور المناط به، و ذلك لإعتماده على النظام السياسي في كل دولة من دول المغرب العربي في تحركاته، حيث يعتمد على تمويل الدولة و بالتالي عليه أن يجسد طموحاته و نتيجة لسيطرة فكرة القطرية على التصورات الوحدوية نجد أن المجتمع المدني بالدول المغاربية لم يصبح عاملاً حيويًا في تحريك و تعبئة الجماهير المغاربية نحو الوحدة المنشودة[3].

---

[1]- راجع مقال عبيدلي العبيدلي:" مجلس التعاون الخليجي بين الواقعية و الطموح'. في صحيفة العرب اليوم (الأردن).العدد 5416. بتاريخ 2012/05/15. ص 10.

[1]- حسن حنفي و محمد عابد الجابري: حوار المشرق و المغرب. الطبعة الرابعة. رؤية للنشر و التوزيع . القاهرة. 2005. ص 114-115.

[2]- المرجع نفسه. ص 112.

1. [3]- راجع دراسة لعجال أعجال محمد لمين::" معوقات التكامل المغاربي دراسة تحليلية". مجلة دراسات إستراتيجية. مركز البصيرة (الجزائر). العدد التاسع. 2006.

. ص 91.

و ذلك لعدم تجاوز فكرة المؤسسات الرسمية و المبادرات السياسية و العمل على التركيز على خلق فضاء للمجتمع المدني في دول المنطقة من أجل التوصل و تجسيد منطق جديد تتبناه السلطات في دول المغرب العربي من أجل تحقيق هذه الوحدة سياسيا "فالوحدة الثقافية" مكرسة بين شعوب المنطقة، غير أنه لا يمكن الحديث عن بناء تكتل متجانس إقتصاديًا و لا إعلاميا في غياب الحرية[4].

و الحرية المقصودة ليست فقط تلك التي تناولها الرئيس التونسي منصف المرزوني في سياق حديثه عن ضرورة تنشيط الإتحاد عندما توجه إلى ليبيا في أول زيارة يقوم بها إلى الخارج بعد توليه الحكم، حيث أكد أنه : << سيسعى إلى تنشيط الإتحاد من خلال الدعوة إلى اطلاق ماسماها بالحريات الخمس، و هي حرية التنقل و حرية التملك و حرية العمل، و حرية الإستقرار، و الحق في المشاركة في الإنتخابات البلدية بالنسبة للمقيمين[1]>>.

بل الحرية كذلك تتعلق بالفكر و الإعتقاد و التصور و كل ما أشارت إليه المواثيق الدولية حول حقوق الإنسان و احترام الحريات العامة و الخاصة، و هذه المسألة ترتبط إرتباطًا وثيقًا بالديمقراطية التي طالما ثبط غيابها الشعوب المغاربية نحو تحقيق تكاملها إذ لا تزال قيم الإحتكار و عقلية الحزب الواحد تسيطر على الحياة السياسية، كما أن النخب الحاكمة لا تبالي برأي الشعوب عند اتخاذ القرارات المصيرية، و ان الإنتخابات في هذه الدول سواء في اتحاد المغرب العربي أو مجلس التعاون لدول الخليج العربية تبقى شكلية و لا تعبر إلا على طروحات النظام الحاكم فبالإضافة إلى طابع الوصاية الذي مازال مسلطًا على المجتمعات بكيفية حرمت بروز كفاءات قادرة على تقديم الرؤى و المشاريع الناضجة، و بالموازاة مع ذلك فإن كل التبريرات التي تقدمها هذه السلطات كلها تستند إلى معطيات التهديد الخارجي و فكرة المؤامرة[2].

و بالتالي تعمل على تنويم الشعوب و إيهامها بهذه الحجج الواهية، فالممارسة السياسية في هذه الدول تخضع إلى فكر القبيلة و العشيرة و الأسرة المالكة، و ما إلى ذلك من التقاليد البالية، تم تجاوزها من قبل مجتمعات كثيرة في العالم، و ذلك على الرغم من

---

[4]- راجع مقال سامية بلقاضي: " إجماع على حتمية بناء اتحاد المغرب العربي لمواجهة الأزمة الإقتصادية و الإجتماعية". في صحيفة الخبر (الجزائر). العدد 6696. بتاريخ 2012/04/25. ص08.

[1]– http://www.magheress.com/alittihad/141842

[2]- إسماعيل معراف:المرجع السابق. ص300.

تسجيل محاولات الإصلاح العديدة التي تمت في الحياة السياسية على إثر ثورات الربيع العربي لاسيما في دول المغرب العربي أو بعض دول مجلس التعاون الخليجي[3].

فالتحول نحو الديمقراطية في المنطقة المغاربية يعد عاملاً مساعدًا على بناء الإتحاد المغاربي، و هي رؤية تتبناها تونس، حيث سبق للمرزوقي أن إعتبر أن النظامين السابقين في تونس و ليبيا كانا عقبتين في وجه إتحاد المغرب العربي، فالديمقراطية التي تقوم على إحترام إرادة الشعب ستؤدي في النهاية إلى تجسيد الوحدة المغاربية التي هي في الأصل مطلب لشعوب المنطقة، تم التعبير عنها بوضوح في مؤتمر طنجة سنة 1958[4].

مع أن هناك من يعتقد من المختصين أن اتحاد المغرب العربي أتى أساسًا كرد فعل على قيام الجمهورية العربية المتحدة، لأنه جاء بعد شهر واحد على قيامها، و كانت البداية في طنجة و بالتالي فهذا المشروع افتقر إلى دراسات علمية حقيقية حول جدوى اتحاد المغرب العربي يستند إليها صانع القرار السياسي، و غلب التسرع و الحماس على التريث و التحضير و هذا ما يلاحظ أيضا على مجلس التعاون لدول الخليج العربية. و ذلك على عكس مسار تشكل الإتحاد الأوروبي، الذي مر بعدة محطات تحضيرية قبل أن يصل إلى الإندماج الكلي [1]، و لكن هذا الإعتقاد يبدو أنه يجافي الصواب، فجامعة الدول العربية، بدأت مسارها منذ عقود طويلة، و إتسمت أنشطتها و قراراتها بالتريث و التروي إلى درجة الترهل، و النتيجة أنها لم تتحرك إلى الأمام قيد أنملة مع كل ما كان ينجز بشأن جدواها من مشاريع و دراسات علمية فعلية في ظل أنظمة شمولية لا تطبق الديمقراطية و لا تلتزم بها !

المبحث الثاني إعتماد إستراتيجيات ثقافية شاملة للنهوض بكل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي.

اولا/ إعتماد إستراتيجيات ثقافية واعلامية خليجية

1 يأتي المكون الثقافي بوصفه مرتكزًا رئيسيًا و أساسيًا لأية تسمية بشرية خليجية حقيقية فالثقافة لا يمكن بأي حال من الأحوال فصلها عن عمليات التنشئة المعرفية الأولية المتصلة بأبجديات

---

[3]– المرجع نفسه . ص 300.

[4]- http://www.magheress.com/alittihad/141842

[1]- http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=303153sr=O

التعليم للمواطن، و كذلك عن العمليات المعرفية الكبرى المتصلة بالشراكات الثقافية بين الدول و الشعوب، و قد أنتج التعاون الثقافي بين دول مجلس التعاون الخليجي بعض الإستراتيجيات المقترحة، و يحتاج الأمر الأن من الأمانة العامة لمجلس التعاون مراجعة تلك الإستراتيجيات و تطويرها[1].

فقد ساهمت الأحداث و التغيرات المتسارعة في تغيير الخارطة الثقافية و الفكرية في العالم بشكل عام و في المنطقة الخليجية بشكل خاص مما أدى إلى بلورة نمط ثقافي و فكري مختلف عن ذاك الذي كان موجودا عليه قبل أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001[3].

لذلك هناك توجه لأحداث إستراتيجية ثقافية خليجية فاعلة تتمثل خطوطها العريضة في:

- إنشاء مجلس خليجي أعلى للثقافة ، و إنشاؤه ضرورة ملحة للقضاء على التفاوت الحاصل بين أقطار مجلس التعاون الخليجي فيما يخص إنعدام تخطيط السياسات الثقافية في بعض وزارات الثقافة الخليجية، ناهيك عن الإنتقائية و التعثر الذي أوقف المشاريع الثقافية في عدد من دول المجلس أو أعاق تنفيذها، فمع وجود ميزانية خليجية موحدة ضخمة للثقافة، و مع إنتقاء الكوادر الخليجية الإدارية ذات الخبرة و المهارة سيتمكن هذا المجلس الأعلى من رسم الإستراتيجية الثقافية الخليجية الموحدة و متابعة تنفيذها [1] و يمكن أن تنبثق منه لجان تخطيط و لجان تنفيذ على المدى القصير و المتوسط و الطويل، وفق مدى زمني لتحقيق الأهداف الموضوعة و قياسها ضمن مؤشرات دقيقة،و بوسع المجلس المقترح إنشاء مركز ثقافي خليجي موحد و مركز لإعادة إحياء التراث الشيعي، و إقامة مركز المخطوطات و متاحف مشتركة و معارض فنية دائمة و مشروع خليجي للترجمة[2].
- الإلتزام باللغة العربية في مجالات التعليم و الثقافة و جميع وسائل التعبير و ذلك بواسطة تعزيز دورها بسن القوانين و التشريعات اللازمة[3].

---

[1] http://www.gulfinthemedia.com/index.php?opinionsid=1285841slim=60slang=ars8tblpost=2011_04sphpessid=052

[3] - http://www.mozn.net/?act=atcid=1134

[1] - http://www.gulfinthemedia.com/index.php?opinionsid=1285841slim=60slang=.ars8tblpost=2011_04sphpessid=052

[2] – ibid

[3] - ibid

2 إن إستراتيجية تعزيز التعاون الإعلامي الخليجي المشترك جاءت بناء على مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، وكذلك ورقة عمل من سمو الشيخ حمد بن خليفة الثاني أمير دولة قطر في عام 2008، و أشار إلى أن الإستراتيجية واضحة في رؤيتها و رسالتها و أهدافها[4].

فالأهداف التي نصت عليها الإستراتيجية مرتبطة بترسيخ الهوية و تعميق المواطنة من خلال تعزيز التعاون وتحقيق الوحدة بين دول المجلس، و تتمثل البرامج التي يمكن أن تحقق هذه الأهداف في تعميق القيم الإيجابية، و تشجيع إستخدام اللغة العربية الفصحى و كذلك تكثيف البرامج التي تهتم بإبراز و نشر التراث الخليجي و متابعة قضايا العالم العربي[5].

و تكريس أعمق للمواطنة الخليجية عبر تكثيف البرامج و الفعاليات و إنتاج مضامين و فعاليات إعلامية و الإحتفال بالمناسبات و الأعياد و الأيام الوطنية لدول المجلس و تكثيف النشر عن الإمتيازات البينية الممنوحة لمواطني الخليج، و التعبير عن الأراء و الهموم و التطلعات المشتركة[1]، كون المواطنة هدف إستراتيجي يقوم على مبدأ أساسي، و هو أن يتمتع مواطنو دول المجلس الطبيعيون و الإعتباريون بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء، حيث تتوفر لهم جميع المزايا التي تمنح للمواطنين في جميع المجالات و على وجه الخصوص التنقل و الإقامة و العمل في القطاعات الحكومية و الأهلية و التأمين الإجتماعي و التقاعد و ممارسة المهن و الحرف و مزاولة جميع الأنشطة الإقتصادية و الإستثمارية و الخدمات و تملك العقارات و تنقل رؤوس الأموال و المعاملة الضريبية و تداول الأسهم و تأسيس الشركات و الإستفادة من الخدمات التعليمية و الصحية و الإجتماعية و في هذا السياق إعتبر أحد وزراء الإعلام الخليجيين السابقين ان الإعلام يمثل أحد عناصر القوة الناعمة ، و التي تستطيع أن تدخل إلى أي بيت في أي بلد، حيث أن القوة العسكرية لم تتمكن من إسقاط بعض الأنظمة في المنطقة فيما نجح الإعلام الجديد لا سيما المتمثل في وسائل التواصل الإجتماعي، لهذا فالإعلام يحتاج إلى فيالق من الإعلاميين و مثل الجيوش، مع تأهيل هؤلاء الإعلاميين و تدريبهم حيث يظهروا بشكل مستمر على الفضائيات لينقلوا الصورة الصحيحة عن

---

(4)- راجع مقال صالح شيرق: " يجب تفعيل إستراتيجية الإعلام الخليجي لمواجهة التحديات". في صحيفة عكاظ (السعودية). العدد 3988. بتاريخ 2012/05/18. ص 20.

(5)- http://BNA.BH/portal/news/508789

(1)- http://BNA.BH/portal/news/508789.

الواقع الخليجي،و من هنا تكمن أهمية إطلاق فضائيات ذات بعد وحدوي خليجي[2] و هو ما ظهر بالفعل على الساحة الإعلامية العربية ، يمكن إضافتها لتلك ذات التوجه الوحدوي المغاربي.

مجلة التراث مخبر جمع المخطوط جامعة الجلفةمارس 2014

[2]- راجع مقال صالح شيرق: المذكور سابقا. ص 20.

ثانيا تبني مخططات ثقافية ولغوية في دول الإتحاد

1 إن تحقيق مجتمع مغاربي قوي بتنمية إجتماعية وثقافية متكاملة يتطلب وضع مخططات مغاربية تؤكد مايلي:

-ضمان تعليم أساسي شامل عالي الجودة لاسيما للإناث

-تطوير التعليم العالي للقيام بدوره الأساسي في بناء مجتمع المعرفة و الإستجابة لمتطلبات الفضاء الإقتصادي المحلي و الإقليمي و العالمي.

-القضاء على الأمية نهائيًا، و توفير فرص التعليم و التكوين مدى الحياة لخريجي النظام التعليمي في عالم يتسم بتفجر ينابيع المعرفة الجديدة، و بتغيير ثقافي متسارع.

-التركيز على معايير الجودة و تطوير المناهج التعليمية و طرق تقيمها و التدريب الأفضل، و حسن إدارة المعلمين و تحفيزهم على العمل، من خلال تلاقح الأفكار و الخبرات و التقنيات و المناهج التربوية[2].

-تحسين الوضع الإجتماعي و فرص الربح للعاملين في ميادين العلم و المعرفة و الإبتكار و في مقدمة هؤلاء المعلمون و المشتغلون في المهن العلمية و التقنية و التربوية.

-تعزيز الروابط بين خبراء المغرب العربي المقيمين في الداخل و الخارج، و إقامة قنوات فعالة للإتصال معهم، و توفير تسهيلات لهم لزيارة بلدانهم،و إستخدام تقانات المعلومات و الإتصالات لتسهيل تبادل المعارف بينهم كوسيلة ذات أثر كبير لتخطي الحدود الجغرافية في وقت اصبح فيه الإسراع وسيلة في إكتساب المعرفة و تكوين المهارات الإنسانية المتقدمة[1].

-السعي إلى تشجيع و توعية المجتمع المدني و الشعوب في جميع الدول المغاربية بإتخاذ إجراءات ملموسة، هدفها إستعادة زمام المبادرة للتغلب على التنافس الإقتصادي و السياسي بين الأنظمة، كما يمكنها السعي إلى غرس وعي مغاربي حقيقي بالتركيز على اهمية وجود مغرب كبير مندمج و آمن يخلق الفرص و يوظف المؤهلات لبناء المستقبل الواعد و الفاعل الرئيسي في هذا الخيار هو المجتمع المدني الذي يمكن أن

---

[2]- راجع دراسة خالد خميس:" نحو إستراتيجية شاملة لتحقيق تنمية إجتماعية في دول إتحاد المغرب العربي". في مجلة الجامعة المغاربية (طرابلس). العدد الخامس. السنة الثالثة. 2008. ص 62.

[1]– المرجع نفسه

. ص 62.

يتجاوز السياسات الحكومية، فيكون القاعدة التي ينطلق منها لبناء كيان مغاربي موحد [2]، حيث يتم توظيف الثقافة لتحقيق تماسك الجبهة الداخلية للمجتمعات المغاربية، و ذلك بالتفكير في بعث مجلس وزاري مغاربي للثقافة ، نظرًا لأهمية وضع برامج إتحادية في المجال الثقافي، ترمي إلى تجذير الإنتماء للهوية العربية و الأمازيغية، في أبهى مظاهرها و المبنية على الإعتدال و التسامح و الإنفتاح على الأخر، مع تكريس النهج العقلاني[3]، و العلمي الذي يتميز به رافد الثقافة المغاربية.

2-الإعتراف باللغة الأمازيغية في دول الإتحاد المغاربي

إلى حدود 2001، تاريخ الإعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية في المغرب وجعلها لغة وطنية بالجزائر في 2002، ظلت الثقافة المغاربية منحازة إلى تقسيم كلاسيكي بين ثقافة عامة تعبر فيها اللغة العربية و اللغات الأجنبية، و بين ثقافة شعبية تعبر عنها الأمازيغية و الدارجة في جل دول إتحاد المغرب العربي:<< و هكذا أعطتنا الثقافة الأولى ثقافة النخب العالمة التي تقترح نفسها لتكون في موقع السيادة السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية، و أعطتنا الثقافة الثانية ثقافة السواد الشعبي الذي يمنح من الفلكلور و يعيد انتاجه خارج كل رعاية رسمية[1]>>.

في الماضي كان ينظر إلى مطالب الأمازيغ بعين الشك و الريبة و الإتهام بالتفرقة بل إن الزعيم الليبي الأسبق معمر القذافي كان لهم بالتنكيل، وتعي دول أخرى مثل المغرب و الجزائر حجم المشكلة، و الأبعاد التي يمكن ان تتخذها مستقبلاً بعدما بدأت ترتفع أصوات تنادي بحقوقها التاريخية، و مستعدة لمواصلة النضال[2]. و حاولت الحكومات المغربية وضع مخططاتها الإنفتاحية، بأن لبت بعض المطالب فأقدمت على تعليم اللغة الأمازيغية في المدارس الإبتدائية، و إن كان المشروع يتعطل لغياب التجربة الكافية، ثم إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، و تخصيص حيز زمني في وسائل الإعلام العمومية.

---

[2] - مهدي تاج:" تقرير مشروع المغرب العربي: فرصة التحول الديمقراطي". مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة. 2012. ص 08.

[3]- راجع مداخلة الحبيب بن يحي:" تفعيل العمل المغاربي المشترك و تسريع وتيرة بناء صرح إتحاد المغرب العربي". في الندوة السادسة للمغرب العربي في مفترق الشركات التقرير. التوصيات. الوثائق. الأمانة العامة. مركز جامعة الدول العربية. تونس 2007/05/31.. ص 36.

[1]- "سؤال الثقافة الأمازيغية من مكتسبات الإعتراف إلى تحديات الترسيم". صحيفة بيان اليوم (المغرب). العدد 6311. بتاريخ 2011/07/28. ص 03.

[2]- راجع مقال حسين مجذوبي:" أمازيغ المغرب العربي يعقدون مؤتمرهم الثالث بالناضور بعد تجربتين في إسبانيا و فرنسا". في صحيفة القدس العربي (لندن). العدد 5037. بتاريخ 2005/08/05. ص 07.

و تتبع الجزائر خطوات النظام المغربي و إن كان بتريث خوفًا من أي مغامرة لاسيما بعدما بدأ سكان منطقة القبائل يراهنون على القوة في إسماع صوتهم بدليل ما حدث من عصيان بمنطقة القبائل منذ أفريل/نيسان 2001إلى 2003[3]، و قد أنشئت الجزائر على آثر ذلك المحافظة السامية للغة الأمازيغية، كما غدت هذه اللغة تدرس في الأطوار التعليمية المختلفة بالمناطق التي يتواجد فيها الأمازيغ علاوة على جعلها إحدى التخصصات الجامعية المعتمدة مثلها مثل اللغة العربية و أدابها، كما كانت الجزائر أول دولة مغاربية بثت قناة تلفزيونية ناطقة بالأمازيغية تلاها المغرب و ستسير في نهجهما من دون ريب باقي الدول المغاربية خصوصًا دول الربيع العربي.

فقد إعترف النظام التونسي الجديد الذي نجم عن سقوط نظام زين العابدين بن علي بالهوية و الثقافة الأمازيغية التي طالما تم تهميشها و إقصاؤها، حيث ينتشر الأمازيغ في الجنوب مثل قابس و جزيرة جربة و مدنين و تطاوين، و في الشمال الغربي، بالإضافة للعاصمة و العديد من المدن التونسية الأخرى، و كذلك بالمهجر و الشيء ذاته يمكن التأكيد عليه فيما يخص الحالة الليبية بعد ثورة 17 فيفري 2011، حيث يتوجه الليبيون إلى بلورة تصور يؤسس إلى بناء دولة القانون و المؤسسات و تكريس مشاركة كل أطياف الشعب الليبي في المساهمة الفعالة في إزدهار ليبيا خصوصًا الأمازيغ منهم الذين يقطنون جبل نفوسة و زوارة و غدامس و كذلك الصحراء الكبرى[1].

تهدف المطالب الأمازيغية في الدساتير المغاربية إلى تحصين الأمازيغية هوية و لغة و ثقافة و الحفاظ عليها و ضمان حمايتها القانونية و إشعاعها في المجتمع على كافة المستويات، و رغم أن هذه المطالب قد تم رفعها و توضيحها، سعيًا إلى خلق الإجماع الوطني المطلوب حولها بإعتبارها مطالب ديمقراطية لا تنفصل عن المشاريع الديمقراطية في دول اتحاد المغرب العربي، كما أنها جزء من الإلتزامات التي تعهدت الدول المغاربية بإحترامها في إطار تفاعلها مع المطالب الحقوقية داخليًا و مع نداءات المنتظم الحقوقي الدولي[2]. و بالإعتراف باللغة الأمازيغية و ترسيمها في دول الإتحاد سيسهم في إرساء الوحدة الوطنية في هذه الدول، كما سيعطي للإتحاد المغاربي بعدًا أخر و هو البعد الأمازيغي

---

[3]– المرجع نفسه. ص 07.

[1]- لمزيد من التفاصيل حول أماكن توزيع الأمازيغ و لهجاتهم راجع: Henri Basset : Le berbere et sa langue. Belles- lettres. Alger. 2012. P. P62-67.

[2]- راجع مقال عبد الله حتوس:" لماذا ترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور ديمقراطية". في صحيفة بيان اليوم (المغرب).العدد 6231. بتاريخ 2011/04/24. ص 06.

الخاتمة

يجمع المراقبون على أن نجاح مجلس التعاون أوالإتحاد المغاربي يرتبط بإحترام الحقوق السياسية والحريات المدنية لتكريس ثقافة المواطنة ، فملكيات دول الخليج لم تكن دولا ديمقراطية ، فهي تفتقد للحرية ، لا سيما حرية التعبير والتنظيم ، ولا توجد مشاركة شعبية واسعة في الحكومة أوإنتخابات ديمقراطية ، كما يوجد تمييز ضد المرأة والأقليات ، لهذا تتذيل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الترتيب العالمي في هذا المجال .

فهذه الدول لاتعطي أية ضمانات للحريات المدنية والسياسية والثقافية ،ودساتيرها لا تتواءم مع تطلعات الشعوب الخليجية ،في إقامة حياة دمقراطية حقيقية تجرى فيها إنتخابات حرة ونزيهة تعبرعن رأي الشارع وفق نظام انتخابي حر وديمقراطي ، ويسمح للأحزاب السياسية بالعمل بحرية ، كما أن هذه الدول كذلك لا تتوقف عن استخدام المعالجات الأمنية لمواجهة المطالبة بالتحول الديمقراطي السلمي ، و لاتكف عن اتباع سياسة سحب الجنسية من مواطنيها كوسيلة لمعاقبة النشطاء في مجال حقوق الانسان و المعارضين.

لم تسفر التجارب الخليجية والمغاربية مجملاً عن انفجار العنف وتمزيق للوحدة الوطنية بمجرد أن ولجت باب الإصلاح السياسي والثقافي . صحيح ان محاولات الدمقرطة السياسية ونشر الثقافة والتعليم في بداياتها بحاجة الى تأمل وحرص عليها من قبل اللاعبين السياسيين، من أجل إنجاح التجربة في بداياتها، والتعود على ممارستها، وإضعاف دعاة التشدد من قبل الحرس القديم الذي يقف بالمرصاد أمام التحول الجديد. أو من قبل المتطرفين الأصوليين ، فالتحولات السياسية الديمقراطية تساهم في بناء أنظمة اقليمية متكاملة بغض النظر عن كيفية الوصول الى دلك التحول ،اد أنه حصل في عدة دول عربية من المنطقتين الخليجية والمغاربية عن طريق الثورة بعد انسداد افق الإصلاح السياسي والثقافي .